

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت الخامس من يونيه سنة ٢٠٢١م،
الموافق الرابع والعشرين من شوال سنة ١٤٤٢ هـ.

برئاسة السيد المستشار / سعيد مرعى عمرو

رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين: الدكتور عادل عمر شريف وبولس فهمى إسكندر
والدكتور محمد عماد النجار والدكتور طارق عبد الجواد شيل وخالد أحمد رأفت

والدكتورة فاطمة محمد أحمد الرزاز

نواب رئيس المحكمة

وحضور السيد المستشار الدكتور/ عماد طارق البشرى

رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / محمد ناجى عبد السميع

أمين السر

أصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٨٣ لسنة ٤٠
قضائية "دستورية".

المقامة من

١- صالح محمد محمود حسانين

٢- سامح محمد محمود حسانين

ضد

١ - رئيس الجمهورية

٢ - رئيس مجلس الوزراء

٣ - وزير العدل

٤ - وزير التموين

٥ - النائب العام

الإجراءات

بتاريخ التاسع عشر من أغسطس سنة ٢٠١٨، أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة الدستورية العليا، طالبين الحكم بعدم دستورية المادة (٣) مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والمستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٢.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة، طلبت فيها الحكم برفض الدعوى. وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها. ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، والمداولة.
حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يتبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - فى أن النيابة العامة اتهمت المدعيين، فى الجنحة رقم ١٥٦٥٠ لسنة ٢٠١٦ دار السلام، بوصف أنهما: بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٦، بدائرة مركز شرطة السلام، المتهم الأول:..... المتهم الثانى:.....
المتهمان: اشتريا لغير استعمالهما الشخصى ولإعادة البيع، مواداً بترولية موزعة عن طريق محطات خدمة وتموين السيارات، على النحو المبين بالأوراق. وأحالتهما لمحكمة جناح دار السلام، لمعاقبتهما بالمواد (١) و٣ مكرراً (ب) بند (١) و٥٧ و٥٨) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين رقمى ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ و٩٢ لسنة ٢٠١٢. تدولت الدعوى أمام المحكمة، و بجلسة ٨/٣/٢٠١٧، قضت فى شأن الاتهام الموجه للمدعيين معاً: بحبس كل

منهما سنة مع الشغل وغرامة عشرين ألف جنيهه. طعن المدعيان على الحكم بالاستئناف رقم ١٨٢٥ لسنة ٢٠١٨ جنح مستأنف دار السلام، وبجلسة ٢٦/٦/٢٠١٨، دفعا بعدم دستورية المادة (٣) مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠، المستبدلة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٢، فقررت المحكمة تأجيل نظر الاستئناف لجلسة ٤/٩/٢٠١٨، لاتخاذ إجراءات الطعن بعدم الدستورية، فأقام المدعيان الدعوى المعروضة.

وحيث إن المادة (٣) مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والمستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٢ تنص على أنه " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من:

١- اشترى لغير استعماله الشخصى ولإعادة البيع مواد التمويل والمواد البترولية الموزعة عن طريق شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها ومستودعات البوتاجاز ومحطات خدمة وتمويل السيارات أو غيرها، وكذلك كل من باع له المواد المشار إليها مع علمه بذلك أو كل من امتنع عن البيع للغير.

٢- ٣- ٤- ٥-
٦- ٧- ٨- ٩-

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة".

وحيث إن قضاء هذه المحكمة، قد جرى على أن المصلحة الشخصية المباشرة، وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية، مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة أمام محكمة الموضوع. لما كان ذلك، وكانت الدعوى الموضوعية تدور رحاها حول اتهام المدعين بأنهما اشترىا لغير استعمالهما الشخصى ولإعادة البيع، مواداً بترولية موزعة عن طريق محطات خدمة وتموين السيارات، وهى الواقعة المؤتمة جنائياً، المنصوص على عقوبتها فى البند (١) من المادة (٣) مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠، المستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٢، ومن ثم فإن الفصل فى دستورية ذلك النص يرتب انعكاساً أكيداً وأثراً مباشراً على الاتهام المسند للمدعين فى الدعوى الموضوعية، وقضاء محكمة الموضوع فيه، وتتوافر للمدعين مصلحة شخصية ومباشرة فى الطعن عليه، ويتحدد نطاق الدعوى المعروضة فيما نص عليه صدر المادة السالف بيانها، فى مجال سريانه على البند (١) والفقرة الأخيرة من المادة ذاتها، من أنه "، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه كل من اشترى لغير استعماله الشخصى ولإعادة البيع المواد البترولية الموزعة عن طريق محطات خدمة وتموين السيارات. ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة".

وحيث إن المقرر فى قضاء المحكمة الدستورية العليا أن إلغاء النص التشريعى الجنائى المطعون فيه، متى كان أصح للمتهم، لا يحول دون النظر

والفصل في الطعن عليه بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم ذلك النص خلال فترة نفاذه، وترتبت بمقتضاه آثار قانونية بالنسبة إليهم، وبالتالي توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن عليه. متى كان ذلك، فإن مصلحة المدعين في الطعن على النص المطعون فيه تظل قائمة، على الرغم من صدور القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وبعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، ناصًا في مادته الأولى على أن " يستبدل بنصى المادتين (٣ مكررًا ب، ٣ مكررًا ج) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين النصان الآتيان:

مادة (٣ مكررًا "ب"): مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه، كل من: (١) اشترى لغير استعماله الشخصى وإعادة البيع مواد التموين والمواد البترولية المدعومة ماليًا من الدولة الموزعة عن طريق شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها، ومستودعات البوتاجاز ومحطات خدمة وتموين السيارات أو غيرها، وكذلك كل من باع له المواد المشار إليها مع علمه بذلك (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة، ويجوز للمحكمة أن تقضى بإلغاء رخصة المحل".

مادة (٣ مكررًا "ج") :

وحيث إن عقوبة الغرامة المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ السالف بيانها، تزيد عن تلك المنصوص عليها في النص المطعون عليه، كما نص هذا القانون على عقوبة جوازية تكميلية بإلغاء رخصة المحل، مما لا يكون معه قانوناً أصح للمدعيين، ومن ثم يظل الفعل المنسوب إليهما محكوماً بالنص المطعون عليه، مادام أنه قد طبق عليهما خلال مدة نفاذه.

وحيث إن المدعيين ينعيان على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٢ عدم استيفائه الإجراءات المقررة في دستور سنة ٢٠١٤، التي توجب عرض القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة مجلس النواب، على المجلس في المواعيد وبالإجراءات المقررة في الدستور الساري، فضلاً عن انتفاء الغاية من إصدار التشريع ذاته، كما خص المدعيان النص المطعون عليه - في النطاق السالف بيانه - بمطاعن، حاصلها، إخلاله بالحرية الشخصية، وخروجه على المبادئ الدستورية المقررة في التجريم والعقاب، وافتئاته على استقلال القضاء، وعدوانه على الملكية الخاصة، مخالفاً المواد (٩، ٢٧، ٣٣، ٣٥، ٥٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٥٦، ١٨٤، ١٨٦) من دستور ٢٠١٤.

وحيث إنه عن النعي على القرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٢، المتضمن للنص المطعون فيه، عدم عرضه على مجلس النواب، وصدوره رغم انتفاء الغاية من إصداره، فإنه مردود؛ بأن الأوضاع الشكلية للقانون من حيث اقتراحه وإقراره وإصداره، تحكمه الوثيقة الدستورية السارية وقت صدوره. ولما كانت المادة الثانية من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٢، قد نصت على أن يستبدل بنص المادة (٢٥) فقرة (٢) من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس سنة ٢٠١١، النص الآتي "ويباشر فور توليه مهام منصبه، كامل الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة (٥٦) من هذا الإعلان". وكانت

المادة (٥٦) المشار إليها، قد جرى نصها على أن "يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وله في سبيل ذلك مباشرة السلطات الآتية: ١- التشريع"، ومن ثم يكون الإعلان الدستوري الصادر في ١٢/٨/٢٠١٢ - الذي يبقى نافذاً ما ترتب عليه من آثار خلال مدة العمل به، قبل إلغائه؛ وذلك على مقتضى ما نصت عليه المادة (٢٣٦) من دستور سنة ٢٠١٢ - قد ناط سلطة التشريع برئيس الجمهورية فور توليه منصبه، ولم يقيدوا الإعلان الدستوري المشار إليه بأى قيد، ومن ثم تكون السلطة المخولة لرئيس الجمهورية، أثناء سريان ذلك الإعلان الدستوري، سلطة تشريع أصلية لا استثنائية، يترخص له ممارستها، وليس للمحكمة الدستورية العليا، من بعد، أن تزن بنفسها وبمعاييرها، ما إذا كان التنظيم التشريعي المعروض - الصادر خلال سريان الإعلان الدستوري الفأئت ذكره - لازماً، وما إذا كان إقراره في مناسبة بعينها ملائماً، وليس لها إلا أن ترد النصوص التشريعية المطعون عليها إلى أحكام الدستور، ومن ثم فإن المناعى الشكلية التي نسبها المدعيان إلى القرار بقانون المطعون عليه تكون مفترقة للسند، متعيّناً رفضها.

وحيث إن الرقابة على دستورية القوانين، من حيث مطابقتها للقواعد الموضوعية التي تضمنها الدستور، إنما تخضع لأحكام الدستور القائم دون غيره، إذ إن هذه الرقابة إنما تستهدف أصلاً، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة، صون الدستور القائم وحمايته من الخروج على أحكامه، وأن نصوص هذا الدستور تمثل دائماً القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم، ولها مقام الصدارة بين قواعد النظام العام التي يتعين التزامها، ومراعاتها، وإهدار ما يخالفها من تشريعات، باعتبارها أسمى القواعد الآمرة. ومن ثم فإن هذه المحكمة تباشر رقابتها على النص المطعون فيه، محدداً نطاقاً على النحو المتقدم بيانه، من خلال أحكام الوثيقة الدستورية الصادرة في ١٨ يناير سنة ٢٠١٤.

وحيث إنه عن نعى المدعيين على النص المطعون فيه، إخلاله بالحرية الشخصية، لخلوه من الركن المادى للجريمة التى تم إدانتها عنها، فإنه مردود؛ بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدستور كفل فى مادته السادسة والتسعين، الحق فى المحاكمة المنصفة بما تنص عليه من أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته فى محاكمة قانونية عادلة، تُكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وهو حق نص عليه الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى مادتيه العاشرة والحادية عشرة، التى تقرر أولهما : أن لكل شخص حقاً مكملاً ومتكافئاً مع غيره فى محاكمة علنية، ومنصفة، تقوم عليها محكمة مستقلة ومحايدة، تتولى الفصل فى حقوقه والتزاماته المدنية، أو فى التهمة الجنائية الموجهة إليه. وتُردّدُ ثانيتهما، فى فقرتها الأولى، حق كل شخص وجهت إليه تهمة جنائية، فى أن تُفترض براءته إلى أن تثبت إدانته فى محاكمة علنية تُوفّر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه. وهذه الفقرة تؤكد قاعدة استقر العمل على تطبيقها فى الدول الديمقراطية، وتقع فى إطارها مجموعة من الضمانات الأساسية تكفل بتكاملها مفهوماً للعدالة يتفق بوجه عام مع المقاييس المعاصرة المعمول بها فى الدول المتحضرة، وهى بذلك تتصل بتشكيل المحكمة، وقواعد تنظيمها، وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها، وكيفية تطبيقها من الناحية العملية، كما أنها تُعدُّ فى نطاق الاتهام الجنائى، وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التى كفلها الدستور، ولا يجوز بالتالى تفسير هذه القاعدة تفسيراً ضيقاً، إذ هى ضمان مبدئى لرد العدوان عن حقوق المواطن وحياته الأساسية، وهى التى تكفل تمتعه بها فى إطار من الفرص المتكافئة؛ ولأن نطاقها - وإن كان لا يقتصر على الاتهام الجنائى - إنما يمتد إلى كل دعوى ولو كانت الحقوق المثارة فيها من طبيعة مدنية، إلا أن المحاكمة المنصفة تُعدُّ أكثر لزوماً فى الدعوى الجنائية، وذلك أيّاً كانت طبيعة الجريمة، وبغض النظر عن درجة خطورتها.

وحيث إنه على ضوء ما تقدم، تتمثل ضوابط المحاكمة المنصفة فى مجموعة من القواعد المبدئية التى تعكس مضامينها نطاقاً متكامل الملامح، يتوخى بالأسس التى يقوم عليها، صون كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، ويحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن أهدافها، وذلك انطلاقاً من إيمان الأمم المتحدة بجرمة الحياة الخاصة، وبوطأة القيود التى تتال من الحرية الشخصية، ولضمان أن تتقيد الدولة عند مباشرتها سلطاتها فى مجال فرض العقوبة صوتاً للنظام الاجتماعى، بالأغراض النهائية للقوانين العقابية، التى ينافيها أن تكون إدانة المتهم هدفاً مقصوداً لذاته، أو أن تكون القواعد التى تتم محاكمته على ضوءها، مصادمة للمفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية إدارة فعالة، بل يتعين أن تلتزم هذه القواعد مجموعة من القيم التى تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية، التى لا يجوز النزول عنها أو الانتقاص منها .

وحيث إن المقرر أن الدستور فى اتجاهه إلى ترسم النظم المعاصرة، ومتابعة خطاها والتقيد بمناهجها التقدمية؛ نص فى المادة (٩٥) على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون الذى ينص عليها. وكان الدستور قد دل بهذه المادة على أن لكل جريمة ركناً مادياً لا قوام لها بغيره، يتمثل أساساً فى فعل أو امتناع وقع بالمخالفة لنص عقابى، مفصلاً بذلك عن أن ما يركن إليه القانون الجنائى ابتداءً، فى زواجه ونواهيته، هو مادية الفعل المؤاخذ على ارتكابه، إيجابياً كان هذا الفعل أم سلبياً، ذلك أن العلائق التى ينظمها هذا القانون فى مجال تطبيقه على المخاطبين بأحكامه، محورها الأفعال ذاتها، فى علاماتها الخارجية ومظاهرها الواقعية، وخصائصها المادية، إذ هى مناط التأثيم وعلته، وهى التى يتصور إثباتها ونفيها، وهى التى يتم التمييز على ضوءها بين الجرائم بعضها عن بعض، وهى التى

تديرها محكمة الموضوع على حكم العقل لتقييمها وتقدير العقوبة المناسبة لها، بل إنه في مجال تقدير توافر القصد الجنائي، فإن محكمة الموضوع لا تعزل نفسها عن الواقعة محل الاتهام التي قام الدليل عليها قاطعاً واضحاً، ولكنها تجيل بصرها فيها منقبة من خلال عناصرها عما قصد إليه الجاني حقيقة من وراء ارتكابها، ومن ثمّ تعكس هذه العناصر تعبيراً خارجياً ومادياً عن إرادة واعية، ولا يتصور بالتالي وفقاً لأحكام الدستور أن توجد جريمة في غيبة ركنها المادي، ولا إقامة الدليل على توافر علاقة السببية بين مادية الفعل المؤثم، والنتائج التي أحدثها بعيداً عن حقيقة هذا الفعل ومحتواه، ولازم ذلك أن كل مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية - وليس النوايا التي يضمها الإنسان في أعماق ذاته - تعتبر واقعة في منطقة التجريم كلما كانت تعكس سلوكاً خارجياً مؤاخذاً عليه قانوناً، فإذا كان الأمر غير متعلق بأفعال أحدثتها إرادة مرتكبها، وتم التعبير عنها خارجياً في صور مادية لا تخطئها العين، فليس ثمة جريمة.

وحيث إن الأصل في الجرائم، أنها تعكس تكويناً مركّباً، باعتبار أن قوامها تزامناً بين يد اتصال الإثم بعملها، وعقل واع خالطها ليهيمن عليها محدداً خطاها، متوجّهاً إلى النتيجة المترتبة على نشاطها؛ ليكون القصد الجنائي ركناً معنوياً في الجريمة مُكَملاً لركنها المادي، ومتلائماً مع الشخصية الفردية في ملامحها وتوجهاتها. وهذه الإرادة الواعية هي التي تتطلبها الأمم المتحضرة في مناهجها في مجال التجريم بوصفها ركناً في الجريمة، وأصلاً ثابتاً كامناً في طبيعتها، وليس أمراً فجاً أو دخيلاً مقحماً عليها أو غريباً عن خصائصها، ذلك أن حرية الإرادة تعنى حرية الاختيار بين الخير والشر، ولكل وجهة هو مؤيّلها، لتتحل الجريمة - في معناها الحق - إلى علاقة ما بين العقوبة التي تفرضها الدولة بتشريعاتها، والإرادة التي تعتمل فيها تلك النزعة الإجرامية التي يتعين أن يكون تقويمها ورد

آثارها، بديلاً عن الانتقام والثأر المحض من صاحبها. وغداً أمراً ثابتاً - كأصل عام - ألا يجرم الفعل ما لم يكن إرادياً قائماً على الاختيار الحر، ومن ثمَّ كان مقصوداً. ولئن جاز القول بأن تحديد مضمون تلك الإرادة ووفقاً على ماهيتها، مازال أمراً عسراً، فإن معناها - بوصفها ركناً معنوياً فى الجريمة - يدور بوجه عام حول النوايا الإجرامية، أو الجانحة، أو النوازع الشريرة المدبرة، أو تلك التى يكون الخداع قوامها، أو التى تتمحض عن علم بالتأثير، مقترناً بقصد اقتحام حدوده، لتدل جميعها على إرادة إتيان الفعل بغياً.

متى كان ما تقدم، وكان النص المطعون فيه - محدداً نطاقاً على ما سلف بيانه - قد أفصح بجلاء على أن المصلحة المحمية من التجريم هى ضمان تدفق المواد البترولية إلى مستهلكيها من أفراد طبيعيين وأشخاص معنوية، فى مجالات خدمية وإنتاجية، على نحو مستمر، فضلاً عن حماية الدعم المالى الذى تقدمه الدولة للمنتج البترولى، وفاء منها بالتزام دستورى، جوهره تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى، ورفع مستوى المعيشة، وذلك على ما جرى به نص المادة (٢٧) من الدستور. وفى سياق ما تقدم، نصت المادة (١) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الهيئة المصرية العامة للبترول على أنها "هيئة عامة لها شخصية اعتبارية مستقلة تعمل على تنمية الثروة البترولية وحسن استغلالها وتوفير احتياجات البلاد من المنتجات البترولية المختلفة....". وكان شراء المنتج البترولى لغير الاستعمال الشخصى بغرض إعادة البيع، هو قوام الركن المادى للجريمة المنصوص عليها فى النص المطعون فيه، وهى واقعة مادية محققة، لها مظاهرها الخارجية، التى ينتقى معها العقاب على النوايا الباطنية، أو وصفها بالجريمة المستقبلية. وكانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية التى يتعين أن تُلابس

فيها نية الجاني إعادة بيع المنتج البترولي، واقعة شراء المنتج لغير استعماله الشخصي، ومن ثم يغدو حقيقياً أن النص المطعون فيه لم يتغيا إلا أن تكون العقوبة المفروضة به صوتاً للنظام الاجتماعي، وضماناً لمقومات البلاد الاقتصادية، وبما لا ينافي حماية الحرية الشخصية لمرتكب الفعل المؤثم بذلك النص، من خلال عدم انطوائه على حكم من شأنه أن يعصف بضوابط المحاكمة المنصفة للجاني، مما لازمه أن يكون وجه النعي المار ذكره لا سند له، خليفاً بالالتفات عنه.

وحيث إنه عن النعي على النص المطعون فيه خروجه على المبادئ الدستورية المقررة في التجريم والعقاب، وافتئاته على استقلال القضاء، فإنه مردود؛ بأن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد اطرده على أن الدستور هو القانون الأعلى الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم، ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ويحدد لكل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وظائفها وصلاحياتها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها بما يحول دون تدخل أى منها فى أعمال السلطة الأخرى، أو مزاحمتها فى ممارسة اختصاصاتها التى ناطها الدستور بها.

وحيث إن الدستور اختص السلطة التشريعية بسن القوانين وفقاً لأحكامه، فنص فى المادة (١٠١) منه على أن "يتولى مجلس النواب سلطة التشريع؛ وإقرار السياسة العامة للدولة،، وذلك كله على النحو المبين فى الدستور". كما اختص السلطة القضائية بالفصل فى المنازعات والخصومات على النحو المبين فى الدستور؛ فنص فى المادة (١٨٤) منه على أن "السلطة القضائية مستقلة؛ تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون"

وحيث إن اختصاص السلطة التشريعية بسن القوانين - طبقاً لنص المادة (١٠١) من الدستور - لا يخولها التدخل في أعمال أسندها الدستور إلى السلطة القضائية وقصرها عليها، وإلا كان هذا افتتاً على ولايتها، وإخلاقاً بمبدأ الفصل بين السلطات، الذي حرص الدستور على توكيده في المادة (٥) منه، بوصفه الحاكم للعلاقة المتوازنة بين السلطات العامة في الدولة، ومن بينها السلطان التشريعية والقضائية.

وحيث إن الدستور الحالي إذ نص في المادة (٩٤) منه على خضوع الدولة للقانون، وأن استقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات، كما أكد على هذه المبادئ في المادتين (١٨٤) و(١٨٦) منه، فقد دلّ على أن الدولة القانونية هي التي تتقيد في كافة مظاهر نشاطها، أيًا كانت طبيعة سلطاتها، بقواعد قانونية تعلق عليها وتكون بذاتها ضابطاً لأعمالها وتصرفاتها في أشكالها المختلفة، ذلك أن ممارسة السلطة لم تعد امتيازاً شخصياً لأحد ولكنها تباشر نيابة عن الجماعة ولصالحها، ولأن الدولة القانونية هي التي يتوافر لكل مواطن في كنفها الضمانة الأولية لحماية حقوقه وحرياته، ولتنظيم السلطة وممارستها في إطار من المشروعية، وهي ضمانة يدعمها القضاء من خلال استقلاله وحصانته لتصبح القاعدة القانونية محوراً لكل تنظيم، وحداً لكل سلطة، ورادعاً ضد كل عدوان.

وحيث إنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الجنائي، وإن اتفق مع غيره من القوانين في سعيها لتنظيم علائق الأفراد فيما بين بعضهم البعض، وعلى صعيد صلاتهم بمجتمعهم، فإن هذا القانون يفارقها في اتخاذ الجزاء الجنائي أداة لحملهم على إتيان الأفعال التي يأمرهم بها، أو التخلي عن

تلك التي ينهاتهم عن مقارفتها، وهو بذلك يتغيا أن يحدد من منظور اجتماعي، ما لا يجوز التسامح فيه من مظاهر سلوكهم، بما مؤداه أن الجزاء على أفعالهم لا يكون مخالفاً للدستور، إلا إذا كان مجاوزاً حدود الضرورة التي اقتضتها ظروف الجماعة في مرحلة من مراحل تطورها، فإذا كان مبرراً من وجهة اجتماعية انتقت عنه شبهة المخالفة الدستورية، ومن ثم يتعين على المشرع، دوماً، إجراء موازنة دقيقة بين مصلحة المجتمع والحرص على أمنه واستقراره من جهة، وحرية وحقوق الأفراد من جهة أخرى. وكان من المقرر، أيضاً، وجوب صياغة النصوص العقابية بطريقة واضحة محددة لا خفاء فيها أو غموض، فلا تكون هذه النصوص شباغاً أو شراكاً يلقىها المشرع متصيِّداً باتساعها أو بخفائها من يقعون تحتها أو يخطئون مواقعها، وهي ضمانات غايتها أن يكون المخاطبون بالنصوص العقابية على بينة من حقيقتها، فلا يكون سلوكهم مجافياً لها، بل اتساقاً معها ونزولاً عليها.

وحيث إنه من المقرر قانوناً أن العقوبة التخيرية، أو استبدال عقوبة أخف أو تدبير احترازي بعقوبة أصلية أشد، عند توافر عذر قانوني جوازي مخفف للعقوبة، أو إجازة استعمال الرأفة في مواد الجنايات بالنزول بعقوبتها درجة واحدة أو درجتين إذا اقتضت أحوال الجريمة ذلك التبديل عملاً بنص المادة (١٧) من قانون العقوبات، أو إيقاف تنفيذ عقوبتي الغرامة أو الحبس الذي لا تزيد مدته على سنة إذا رأت المحكمة من الظروف الشخصية للمحكوم عليه أو الظروف العينية التي لابست الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بعدم العودة إلى مخالفة القانون على ما جرى به نص المادة (٥٥) من قانون العقوبات، إنما هي أدوات تشريعية يتساند القاضى إليها، بحسب ظروف كل دعوى، لتطبيق مبدأ تفريد العقوبة.

متى كان ما تقدم، وكانت الجهة القائمة على التشريع، بإقرارها وإصدارها النص المطعون فيه - محدداً نطاقاً على ما سلف بيانه - قد أعملت سلطتها

التقديرية في الموازنة بين البدائل المختلفة في مجال التجريم والعقاب، والتزمت من الوسائل ما يحقق الأهداف المنشودة من النص، فصاغت عبارته بوضوح لا خفاء فيه ولا غموض، وحددت ركني الجريمة المتعين توافرها لقيامها، مستوفية بهما البناء القانوني لها، مستدعية من خلالهما سبل مكافحة الأخطار التي تتهدد المصالح التي يروم النص إلى حمايتها، ورصدت عقوبة أصلية على مخالفة أحكامه، معدودة من عقوبات الجرح، هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات، وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، فمن ثم يبرأ النص المطعون فيه من الافتتات على الضوابط الدستورية في مجال التجريم والعقاب، مما مؤداه عدم اعتبار ذلك النص منطويًا على تغول السلطة التشريعية على اختصاص محجوز للسلطة القضائية في التحقق من توافر ركني الجريمة، وثبوتها قبل من اتهمته النيابة العامة باقترافها من خلال الأدلة التي تقدمها عند إحالته إلى المحاكمة الجنائية، وفيها يستقل قاضي الموضوع وحده بالتحقق من أن شراء المتهم للمنتج البترولي كان لغير الاستعمال الشخصي، ولإعادة البيع، ويقيم ذلك في حكمه على أدلة تنتجه، ويجوز له أن يتخير العقوبة التي ينزلها بالمتهم بين حديها الأدنى والأقصى المنصوص عليهما، كما يجوز له عند الحكم بالغرامة وبالحبس مدة لا تزيد عن سنة أن يأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة، في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٥٥) من قانون العقوبات، مما لازمه أن النص المطعون فيه لا يحول بين قاضي الموضوع وسلطته في تفريد العقوبة بإحدى وسائل التفريد القضائي، ومن ثم يغدو رفض وجه النعي المار بيانه، بكافة عناصره، متعيّنًا.

وحيث إنه عن النعي على النص المطعون فيه، عدوانه على حق الملكية الخاصة، بوجوب الحكم بمصادرة المواد البترولية المضبوطة، فإنه مردود؛ بأن

الدستور وقد نص فى المادة (٤٠) منه على أن " المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى"، يكون قد أرسى أحكام المصادرة الخاصة، ومؤداها تحديد الأداة التى تتم بمقتضاها، فأوجب إلا أن تكون حكمًا قضائيًا، حرصًا على صون الملكية الخاصة، إذ تكفل إجراءات التقاضى وضماناته لصاحب المواد المضبوطة الحق فى الدفاع عن ملكيته لها، بنفيه أيًا من ركنى الجريمة أو كليهما، وكانت مصادرة تلك المواد - فيما لو قضى بالإدانة - وإن بدا أنها تتضمن معنى العقوبة، فإن المقصود منها هو التعويض ورد قصد الجانى، وإعادة المواد المضبوطة إلى ملك الدولة بوصفها داعمة لها ماليًا، ومؤدى ما تقدم، التزام النص المطعون عليه الضوابط الدستورية المقررة للمصادرة الخاصة.

وحيث إنه وبالبناء على ما تقدم، فإن النص المطعون فيه لا يكون قد خالف نصوص المواد (٩، ٢٧، ٣٣، ٣٥، ٥٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٥٦، ١٨٤، ١٨٦) من الدستور القائم، أو أيًا من أحكامه الأخرى، الأمر الذى يكون معه القضاء برفض الدعوى متعينًا.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى، ومصادرة الكفالة، وألزمت المدعيين المصروفات، ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس المحكمة

أمين السر